

Distr.
GENERAL

A/52/626/Add.1
10 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني)*

المقرر: السيد راي كوون تشونغ (جمهورية كوريا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية للبند ٩٥ من جدول الأعمال (انظر A/52/626، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلسات ١٧ و ٢٠ و ٤٨ و ٥٠ المعقودة في ٢٤ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/52/SR.17 و 20 و 48 و 50).

ثانيا - النظر في مشاريع المقترحات

ألف - مشاريع القرارات A/C.2/52/L.2 و Rev.1 و L.51

٢ - في الجلسة ١٧، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية" (A/C.2/52/L.2) فيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرمز A/52/626 و Add.1-4.

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ١٨٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والقرارات ذات الصلة، التي قررت فيها، في جملة أمور، أن تنظر في دورتها الثانية والخمسين في مسألة عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية،

"وإذ تشير أيضا إلى خطة للتنمية^(١)، ولا سيما الفقرة ٢٨٧ منها التي تنص على أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لطرائق إجراء حوار حكومي دولي بشأن تمويل التنمية،

"وإذ تأخذ في اعتبارها التوصيات بهذا الشأن، التي وردت في تقرير الأمين العام^(٢)،

"وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن مصادر تمويل التنمية^(٣)،

"وإذ تعيد تأكيد قراراتها ٩١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦، و ١٦٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، فضلا عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦، بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بریتون وودز،

"وإذ تحيط علما بالبلاغ الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية^(٤)،

"وإذ تعرب عن الحاجة الملحة إلى إجراء تقييم شامل لطبيعة المؤسسات المالية الدولية ودورها في تمويل التنمية في الاقتصاد العالمي المعاصر المتجه إلى العولمة،

"وإذ تلاحظ ببالغ القلق الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية،

(١) انظر الوثيقة A/AC.250/1 (Parts I, II and III)، المرفق.

(٢) A/49/665.

(٣) A/52/399.

(٤) A/C.2/52/2، المرفق.

"وإذ تلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تمثل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة لكثير من البلدان النامية، ولا سيما تلك التي توجد في أفريقيا ولأقل البلدان نموا، ولا يمكن بصفة عامة الاستعاضة عنها بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة،

"وإذ تحيط علما بالاستنتاجات ١/١٩٩٧ المتفق عليها في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧^(٥)،

"١ - تقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر معني بالتنمية قبل عام ٢٠٠٠ يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة؛

"٢ - تقرر أيضا إنشاء لجنة تحضيرية حكومية دولية تابعة للجمعية العامة لتدرس بتعمق القضايا المتصلة بتمويل التنمية، وتقدم إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه نهاية الدورة الحالية مقترحاتها بشأن المواعيد المحددة للمؤتمر المعني بتمويل التنمية وجدول أعماله؛

"٣ - تطلب إلى الصناديق والبرامج وإلى المجلس التنفيذي لكل منها، تقديم الدعم لأعمال اللجنة التحضيرية؛

"٤ - تدعو الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمؤسسات بريتون وودز إلى المشاركة مع اللجنة التحضيرية ودعمها والتعاون معها في بدء عملية المؤتمر وتحقيق انعقاده؛

"٥ - تدعو مصارف التنمية الإقليمية إلى المشاركة بفعالية في العملية التحضيرية للمؤتمر؛

"٦ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى اللجان الإقليمية تقديم الدعم، كل من منظوره المحدد، لأعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر؛

"٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، الدعم الفني اللازم للجنة التحضيرية، بما في ذلك اقتراحات بشأن جدول أعمال محتمل، من أجل تمكين اللجنة التحضيرية من تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين."

(٥) انظر A/52/3، الفصل الثاني، الفقرة ٥.

٣ - وكان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "الشراكة العالمية من أجل تمويل التنمية: عقد مؤتمر دولي معني بالتنمية" (A/C.2/52/L.2/Rev.1) قدمته جمهورية تنزانيا المتحدة، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يلي نص مشروع القرار المنقح:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ١٨٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥،

"وإذ تعرب عن الحاجة الملحة إلى إجراء تقييم شامل لطبيعة المؤسسات المالية الدولية ودورها في تمويل التنمية في الاقتصاد العالمي المعاصر المتجه إلى العولمة،

"وإذ تلاحظ ببالغ القلق الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية،

"وإذ تلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تمثل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة لكثير من البلدان النامية، ولا سيما تلك التي توجد في أفريقيا وأقل البلدان نموا، ولا يمكن بصفة عامة الاستعاضة عنها بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة،

"وإذ تعيد تأكيد أن التنمية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد وأنها إحدى الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة التي تتحمل الدول الأعضاء إزاءها مسؤوليات فردية ومشاركة،

"١ - تلاحظ الحاجة إلى ترتيب حكومي دولي رفيع المستوى للنظر بشكل منهجي وشامل ومتكامل في تمويل التنمية، بهدف العمل على تنشيط الشراكة من أجل التنمية؛

"٢ - تلاحظ أيضا الاضطلاع بجهود شتى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء لمعالجة تمويل التنمية، وتعتبر من المهم، في هذا الصدد، أن تسهم الجهود التي اضطلع بها بالفعل والتي يجري الاضطلاع بها، في تنشيط الشراكة من أجل التنمية؛

"٣ - تشدد على الحاجة إلى الاضطلاع بعملية داخل منظومة الأمم المتحدة تستفيد من شتى الجهود المبذولة داخل المنظومة وخارجها على حد سواء بشأن تمويل التنمية، للتحضير لهذا الترتيب الحكومي الدولي الرفيع المستوى للنظر في هذا الأمر كأن يكون هذا الترتيب مؤتمر قمة، أو مؤتمرا دوليا أو دورة استثنائية للجمعية العامة، يعقد في موعد مناسب قبل عام ٢٠٠١؛

"٤ - تقرر أن تستأنف اللجنة الثانية للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة انعقادها لمدة يومين من أجل تحديد المدخلات المطلوبة من طائفة واسعة النطاق من المعنيين بالأمر، بما في ذلك الدول الأعضاء والعناصر الفاعلة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، لتيسير اتخاذ قرارات مدروسة بشأن العناصر الرئيسية التي يمكن أن يشملها النظر في موضوع تمويل التنمية، وتحديد المصادر التي يمكن الحصول منها على تلك المدخلات، والدور المناسب للأمانة العامة للأمم المتحدة في إعداد التقارير المطلوبة؛

"٥ - تقرر أيضا إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية يبدأ عمله أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة من أجل الاضطلاع بدراسة متعمقة لشتى المدخلات المطلوبة من اللجنة الثانية في الفقرة ٤ أعلاه، بهدف إعداد توصيات بشأن شكل ونطاق وجدول أعمال الترتيب الحكومي الدولي الرفيع المستوى للنظر في موضوع تمويل التنمية، على أن يقدم الفريق تقريره الكامل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين؛

"٦ - تقرر كذلك أن تنظر، في دورتها الرابعة والخمسين، في عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية من أجل تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية".

٤ - وفي الجلسة ٨٤، المعقودة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد عادل عبد اللطيف (مصر) مشروع قرار (A/C.2/52/L.51) بعنوان "التشارك العالمي من أجل تمويل التنمية: ترتيب حكومي دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية" قدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروعي القرارين A/C.2/25/L.2 و Rev.1.

٥ - وتلا أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/52/L.51.

٦ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/52/L.51 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الأول).

٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار أدلى ببيانات ممثلو كل من كوستاريكا ولكسمبرغ والسودان والجمهورية العربية السورية؛ وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى ممثل الهند ببيان (انظر A/C.2/52/SR.48).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/52/L.51، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/52/L.2/Rev.1 بسحب.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/52/L.4 و L.48

٩ - في الجلسة ٢٠، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "التدفقات المالية والعالمية وتأثيرها على البلدان النامية" (A/C.2/52/L.4)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٦٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ المعنون "التكامل المالي العالمي وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز" و ٩١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ المعنون "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة"، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز،

"وإذ تشدد على أن التدفقات المالية العالمية تنطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وينبغي لها أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

"وإذ تعرب عن قلقها لأن عددا كبيرا من البلدان النامية، من بينها معظم أقل البلدان نموا، لا سيما الأفريقية منها، لم يستفد من عولمة التدفقات المالية ولا يزال في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال، وبصورة خاصة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية،

"وإذ تعرب عن قلقها أيضا لأن عددا من البلدان النامية قد أصبح، أثناء تحرير نظمته الاقتصادية والمالية الخارجية، أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق المالية الدولية،

"وإذ تدرك أنه ينبغي لجميع البلدان أن تواصل جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأن البلدان الصناعية الكبرى، ذات التأثير الكبير على النمو الاقتصادي العالمي وعلى البيئة الاقتصادية الدولية، تتحمل مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بالتعاون مع البلدان النامية من أجل النهوض بقدرة هذه البلدان النامية على التصدي لمشاكلها الرئيسية في مجالات المالية والتجارة والمديونية الخارجية، والتخفيف منها، بغية تصحيح الاختلال القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

"وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء التقلبات الأخيرة في أسعار عملات بعض البلدان النامية، التي كانت لها آثار سلبية على استقرارها الاقتصادي ونموها وتجارتها وعملية التنمية فيها، وكانت لها آثار ضارة على بلدان أخرى،

"وإذ تسلّم بما لزيادة حرية الحركة لرؤوس الأموال من فوائد محتملة بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولكنها إذ تلاحظ، في الوقت نفسه، أن عملية تحرير حسابات رأس المال تفرض ضغوطا إضافية على الاقتصادات التي تناضل أصلا للتكيف مع العولمة،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التكامل المالي العالمي: استكمال^(١)؛

"٢ - تشدد على الحاجة الملحة لضمان مشاركة البلدان النامية على نطاق أوسع وبفعالية في عمليات اتخاذ القرار بشأن مسائل السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي للمؤسسات المالية الدولية المختصة؛

"٣ - تعرب عن القلق البالغ لأن التقلبات الحادة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف قد تؤدي إلى تعطيل النظام النقدي والمالي الدولي، فتزيد بذلك من خطورة عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل؛

"٤ - تسلّم بأنه، على الرغم من أن عددا من البلدان النامية استطاع الاستفادة من عولمة التدفقات المالية، هناك حاجة إلى التوسع في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل، وحاجة إلى إتاحة فرصة الوصول إلى تلك التدفقات بالنسبة للبلدان النامية، وحاجة أيضا إلى قيام المجتمع الدولي بتيسير وتعزيز هذه التدفقات إلى البلدان المنخفضة الدخل، لا سيما أقل البلدان نموا وتلك الموجودة في أفريقيا؛

"٥ - تسلّم أيضا بضرورة أن تعمل البلدان الصناعية على تحقيق ترابط السياسات وأن تضع سياسات منسقة تعزز وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة مؤدية إلى النمو المطرد وغير التضخمي والتعديلات اللازمة لمعالجة أوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي وتحقيق مزيد من الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبي؛

"٦ - تشدد على الحاجة إلى تعاون دولي معزز، بما في ذلك من خلال تعاون معزز على الصعيدين الإقليمي ومتعدد الأطراف، لمنع حدوث الاضطرابات في العملات في المستقبل، التي تؤثر تأثيرا سلبيا ليس على البلدان النامية فحسب، بل على النظام النقدي والمالي الدولي؛

"٧ - تسلّم بالآثار الضارة للتقلبات الحادة في العملات الدولية الرئيسية على البلدان النامية، وفي هذا الصدد، تطلب إلى صندوق النقد الدولي أن ينهض بولايته بصورة تامة حتى يكفل الإشراف الفعال على سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان المشاركة في إدارة هذه العملات؛

"٨ - تسلّم أيضا بأن نظام الإشراف الفعال لصندوق النقد الدولي سيتطلب، ضمن عناصر أخرى، أن يوفر جميع أعضاء الصندوق، وكذلك المستثمرون الخاصون، البيانات الاقتصادية والمالية بصورة منتظمة وفي الوقت المحدد؛

"٩ - تحيط علما بالعمل الذي اضطلعت به لجنة بازل للإشراف على المصارف، حيث دعت بعض البلدان النامية لأول مرة إلى المشاركة في صياغة المعايير المصرفية، وتدعو إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في وضع المعايير ضمن المؤسسات المصرفية؛

"١٠ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى كفالة اتباع نهج مرن في ممارسة دوره في تعزيز تحرير حسابات رأس المال، من أجل تمكين الأعضاء من تعديل سرعة وتسلسل عملية تحرير حسابات رأس المال لديها، في ضوء سياستها، وظروفها المؤسسية والمالية؛

"١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون الوثيق مع رؤساء مؤسسات بريتون وودز والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتحليل الاتجاهات الراهنة للأسواق المالية العالمية، وأن يقدم توصيات في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨" وفي "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨" بشأن سبل ووسائل معالجة مشكلة التقلبات في الأسواق المالية العالمية، بما في ذلك التدابير اللازمة لمساعدة الاقتصادات على اكتساب مزيد من المرونة في مواجهة الآثار السلبية المحتملة للتجارة بالعملات، وأن يقدم تقريرا عن أثر هذه التقلبات الحادة على النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية؛

"١٢ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر التجارة والتنمية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار".

١٠ - وفي الجلسة ٥٠، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد عادل عبد اللطيف (مصر) مشروع قرار بعنوان "التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية" (A/C.2/52/L.48) قدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.4، واقترح أن تحذف الأقواس الموضوعة في الفقرة الخامسة من الديباجة حول عبارة "النمو الاقتصادي المضطرب والتنمية المستدامة".

١١ - وفي الجلسة ٥٠ أيضا، وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أجرت اللجنة تصويتا على مشروع القرار A/C.2/52/L.48 الذي اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل صوتين (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الثاني)^(٧). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اريتريا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، عمان، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: لا أحد.

(٧) أوضح وفد اليونان فيما بعد أنه كان يعتزم التصويت لصالح مشروع القرار، ولكن تصويته لم يسجل. وأوضحت وفود بلغاريا وسلوفينيا وموزامبيق فيما بعد أنها لو كانت حاضرة أثناء التصويت لكنت قد صوتت لصالح مشروع القرار.

١٢ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تنزانيا المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وإندونيسيا؛ وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو نيوزيلندا ولكسمبرغ (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكندا والاتحاد الروسي والنرويج واليابان وتركيا والأردن وأستراليا (انظر A/C.2/52/SR.50).

١٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/52/L.48، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/52/L.4 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٤ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرارين الواردين فيما يلي:

مشروع القرار الأول

التشارك العالمي من أجل تمويل التنمية: ترتيب حكومي دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٨٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والقرارات ذات الصلة، التي قررت فيها، في جملة أمور، أن تنظر في دورتها الثانية والخمسين في عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية،

وإذ تشير أيضا إلى "خطة للتنمية"^(٨) التي كان مما ورد بها وجوب إيلاء الاهتمام الواجب لسبل إجراء حوار حكومي دولي بشأن تمويل التنمية،

وإذ تعيد تأكيد أن التنمية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد وأنها إحدى الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي التي تتحمل الحكومات إزاءها مسؤوليات فردية ومشاركة،

وإذ تلاحظ مع القلق الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وأن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تمثل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة إلى البلدان النامية، ولا سيما تلك التي توجد في إفريقيا وأقل البلدان نموا،

(٨) القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة استكشاف الطرق الكفيلة بتوليد موارد مالية عامة وخاصة جديدة لتكملة الجهود الإنمائية،

وإذ تؤكد من جديد قراراتها ٩١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦، و ١٦٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦، بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز،

١ - تلاحظ الحاجة إلى عقد ترتيب حكومي دولي رفيع المستوى للنظر بشكل منهجي وشامل ومتكامل في تمويل التنمية، بهدف العمل على خلق تشارك عريض القاعدة من أجل التنمية؛

٢ - تلاحظ أيضا الاضطلاع بجهود شتى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء لمعالجة تمويل التنمية، وتعتبر من المهم، في هذا الصدد، أن تسهم الجهود التي اضطلع بها بالفعل والتي يجري الاضطلاع بها، في التشارك العريض القاعدة من أجل التنمية؛

٣ - تشدد على الحاجة إلى الاضطلاع بعملية بحث وتقييم لشتى الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء بشأن تمويل التنمية، من أجل التحضير لترتيب حكومي دولي رفيع المستوى؛

٤ - تقرر أن تستأنف اللجنة الثانية لدورة الجمعية العامة الثانية والخمسين انعقادها لمدة يومين من أجل استطلاع آراء الحكومات في المدخلات المطلوبة من طائفة واسعة النطاق من المعنيين بالأمر، بما في ذلك العناصر الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، واستطلاع الآراء بشأن العناصر الرئيسية التي قد يشملها النظر في موضوع تمويل التنمية، وتحديد المصادر التي يمكن الحصول منها على تلك المدخلات؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تجميع التقارير المطلوبة في الدورة الثانية والخمسين المستأنفة للجمعية العامة وموافاة الحكومات بها في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين، مع تقرير مفهرس يبين المواضيع المتكررة والعناصر الأساسية في هذه التقارير، وتطلب إلى الأمين العام أيضا إعداد تقرير يقدم في الوقت ذاته عن أعمال الأمم المتحدة في معالجة موضوع تمويل التنمية؛

٦ - تقرر أيضا إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية يبدأ عمله في أثناء دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين من أجل الاضطلاع بدراسة متعمقة لشتى المدخلات المطلوبة، بغية إعداد تقرير يتضمن توصيات بشأن شكل ونطاق وجدول أعمال الترتيب الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن موضوع تمويل التنمية، يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين؛

٧ - تقرر كذلك أن تنظر، في دورتها الرابعة والخمسين في عقد عدة منتديات، منها مؤتمر قمة، أو مؤتمر دولي، أو دورة استثنائية للجمعية العامة، أو أي منتدى دولي مناسب آخر رفيع المستوى للنظر في تمويل التنمية، تعزيزا للتشارك من أجل التنمية، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

مشروع القرار الثاني

التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٦٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والمعنون "التكامل المالي العالمي وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز" و ٩١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ والمعنون "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة"، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تشدد على أن التدفقات المالية العالمية، في سياق التكامل المالي العالمي، تنطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وينبغي لها أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عددا من البلدان النامية قد أصبح، في أثناء تحرير نظمه الاقتصادية والمالية الخارجية، أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق المالية الدولية، وإذ تشدد على أهمية أن يكون هناك على المستوى الوطني في البلدان المعنية مناخ موات من التدفقات المالية الخاصة وسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وأداء مناسب للأسواق،

وإذ تلاحظ أن عولمة الأسواق المالية قد تولد أخطارا جديدة من عدم الاستقرار، تشمل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهي أخطار يمكن أن تزيد من تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وأن تؤثر تأثيرا سلبيا على النظام المالي الدولي، مما يتطلب من جميع البلدان اتباع سياسات سليمة اقتصاديا والاعتراف بما يتخلف عن سياساتها الداخلية من أثر اقتصادي خارجي،

وإذ تدرك أنه ينبغي لجميع البلدان أن تواصل جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأن البلدان الصناعية الكبرى، ذات التأثير الكبير على النمو الاقتصادي العالمي وعلى البيئة الاقتصادية الدولية، تتحمل مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بالتعاون مع البلدان النامية من أجل تعزيز جهود البلدان النامية للتصدي لمشاكلها الرئيسية في مجالات المالية والتجارة والمديونية الخارجية، والتخفيف منها،

وإذ تسلم بما لزيادة حرية الحركة لرؤوس الأموال من فوائد محتملة بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولكنها إذ تلاحظ، في الوقت نفسه، أن عملية تحرير حسابات رأس المال يمكن أن تفرض ضغوطاً إضافية على الاقتصادات التي تناضل أصلاً للتكيف مع العولمة، مما يتطلب، في هذا الصدد، جملة أمور منها إدارة فعالة من جانب هذه الاقتصادات،

٤ - وإذ ترحب بالمبادرات التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما صندوق النقد الدولي، لمعالجة مسألة تقلب تدفقات رأس المال للمساهمة في التخفيف إلى أدنى حد من آثارها السلبية المحتملة على جميع البلدان، وخصوصاً البلدان النامية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "التكامل المالي العالمي: استكمال"^(٩)؛

٢ - تؤكد من جديد ضرورة مشاركة البلدان النامية على نطاق أوسع وبفعالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية؛

٣ - تشدد على أن اتباع كل بلد سياسات داخلية سليمة في مجال الاقتصاد الكلي لتعزيز استقرار هذا الاقتصاد وثبات النمو يعتبر عنصراً أساسياً لتحديد تدفقات رأس المال الخاص، وأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، حسب الاقتضاء، ووجود بيئة اقتصادية دولية مواتية يؤيدان دوراً هاماً في تعزيز فعالية هذه السياسات؛

٤ - تسلم بأن عدداً من البلدان النامية استطاع الاستفادة من عولمة التمويل، وتشير إلى أن هناك حاجة إلى التوسع في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وإتاحة فرصة الوصول إلى تلك التدفقات على نطاق واسع للبلدان النامية، ولذا توجد حاجة أيضاً إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، في جهودها من أجل تهيئة البيئة المناسبة المواتية لاجتذاب هذه التدفقات؛

٥ - تلاحظ أن عدداً من البلدان النامية، ومنها معظم البلدان الأقل نمواً، وبخاصة في أفريقيا، لم يستفد من عولمة التمويل وما زال في حاجة شديدة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٦ - تسلم بضرورة استكشاف السبل الكفيلة بتوسيع نطاق التعاون المعزز المناسب وكذلك، حسب الاقتضاء، تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين البلدان المهتمة بالأمر والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية، وذلك لدعم ترتيبات التشاور الوقائية فيما بين هذه المؤسسات كوسيلة لإيجاد بيئة مالية دولية مستقرة تفضي إلى النمو الاقتصادي، ولا سيما للبلدان النامية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وكذلك الحالات التي يمكن أن يكون لها أثر بالغ على النظام المالي الدولي؛

٧ - تسلم أيضا بأهمية ضمان الشفافية والمساءلة على الصعيد الوطني لإيجاد الثقة في السياسات، وبناء القدرات، وإيجاد ترتيبات تنظيمية ورقابية سليمة تعززا للنظام المالي المحلي، وتسلم كذلك بأهمية وجود بيئة اقتصادية دولية مستقرة واستقرار النظام النقدي الدولي؛

٨ - تشدد على الحاجة إلى تعاون دولي معزز من خلال تعاون معزز على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، لمنع حدوث أزمات في العملات في المستقبل تؤثر تأثيرا سلبيا ليس على البلدان النامية فحسب، بل أيضا على النظام المالي والنقدي الدولي؛

٩ - تسلم بجدوى استقرار أسعار الصرف ووجود بيئة مالية مستقرة وبالأثر المحتمل لاضطراب أسواق النقد الأجنبي على جميع البلدان، وتدعو في هذا الصدد صندوق النقد الدولي إلى الاضطلاع بولايته كاملة في الإشراف الفعال المستمر على السياسات الأساسية في مجال الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان الأعضاء فيه، ولا سيما البلدان التي تكون اقتصاداتها مهمة جدا لاستقرار النظام النقدي والمالي الدولي؛

١٠ - تسلم أيضا بأن نظام الإشراف الفعال لصندوق النقد الدولي يتطلب، ضمن عناصر أخرى، أن يوفر جميع أعضاء الصندوق، بانتظام وفي الوقت المحدد، بيانات مالية واقتصادية موثوقا بها، وفي هذا الصدد تدعو الصندوق إلى القيام، في إطار ولايته، باستكشاف سبل جمع هذه البيانات من مصادر أخرى ذات صلة، للمساهمة في فعالية نظام الإشراف التابع له؛

١١ - تحيط علما بالعمل الذي اضطلعت به لجنة بازل للإشراف على المصارف، وتلاحظ أن بعض البلدان النامية قد اشترك في صياغة المعايير المصرفية، وتسلم بضرورة تعزيز مشاركة البلدان النامية في هذا العمل؛

١٢ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى كفالة اتباع نهج منظم ومرن في ممارسة دوره في تعزيز تحرير حسابات رأس المال، من أجل تمكين البلدان الأعضاء من تكييف عملية تحرير حسابات رأس المال مع ظروف كل منها؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتحليل الاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية، وأن يقدم توصيات في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨" وفي "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨" بشأن سبل ووسائل معالجة مشكلة تقلبات هذه التدفقات بما في ذلك التدابير اللازمة لمساعدة الاقتصادات على اكتساب مزيد من المرونة في مواجهة تقلبات العملات، وأن يقدم تقريرا عن أثر تلك التقلبات على النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية؛

١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

— — — — —